العرب
الإثنين 2019/12/02
السنة 42 العدد 11546

# ابتزاز تركي جديد للصحافيين عنوانه سحب بطاقات اعتمادهم

## سحب تراخيص 685 صحافيا أجنبيا في تركيا بتهمة «تهديد الأمن القومي»

بذريعة حماية الأمن القومي، تم سحب تراخيص نحو 685 صحافيا عاملا في تركيا التي باتت تعد أكبر سجن للصحافيين في العالم. ويوصف الأمر بـ"أسلوب ابتزاز جديد يعتمده النظام التركي".

بطاقة ملغاة حتى إشعار آخر

إسطنبول – ألغت السلطات التركية تراخيص نحو 685 صحافيا عاملا في البلاد. ونقل موقع "تركيا الآن" التركي، السبت، عن نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي "أنه تم إلغاء ترخيص عمل الصحافيين بسبب تهديد الأمن القومي".

ويهدف هذا القرار، وفق أوقطاي، إلى منع استخدام البطاقات المزيفة، والسهر على تسهيل عمل الصحافيين وزيادة هيبة البطاقة الصحافية. وأضاف، أنه تم إصدار 343 بطاقة صحافية "صفراء" في 2019.

يذكر أن منح تصاريح العمل أصبح أسلوب الابتزاز التركي الجديد الذي يدفع من لا يمتلك التصريح إلى مغادرة الأراضي التركية مجبرا وعلى الفور. وسبق أن غادر العديد من الصحافيين تركيا بعد رفض السلطات هناك إصدار تصاريح عمل لهم.

وكان تقرير صادر في 19 نوفمبر الماضي عن المعهد الدولي للصحافة، كشف أن تركيا لا تزال تحتلّ المركز الأول عالميا بسجن الصحافيين، حيث يقبع في سجونها ما يقارب 120 صحافيا. كما أشار التقرير إلى أن وضع الإعلام لا يزال سيئا، ولم يتحسّن منذ إنهاء حالة الطوارئ في عام 2018 بعد استمرارها عامين منذ الانقلاب الفاشل في صيف 2016.

دنيز يوجيل

**الرئيس التركي يتعامل مع الصحافيين الغربيين كأنهم جواسيس**

وقال التقرير "وراء هذه الأرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية ويُحتجز العشرات من الصحافيين لشهور وأحيانا لسنوات قيد المحاكمة في أخطر التهم ذات الصلة بالإرهاب وفي الكثير من القضايا، دون اتهام رسمي".

وأضاف أن الصحافيين يُسجنون "نتيجة لحملة مطوّلة وذات دوافع سياسية ضد الإعلام"، مشيرا إلى أن تركيا هي "أكثر دولة سجنا للصحافيين في العالم بلا منازع" على مدى نحو عشر سنوات.

ويؤكد المعهد في تقريره، أن عددا كبيرا من القضايا معروض على القضاء التركي منذ محاولة الانقلاب في يوليو 2016، ولكنه عاجز عن نظرها بشكل ملائم لأن ثلث القضاة كانوا من بين من تم إعفاؤهم من الخدمة بسبب الاشتباه بصلتهم بمحاولة الانقلاب.

وأعلنت تركيا حالة الطوارئ بعد محاولة انقلاب فاشلة عام 2016. وخلال عام فرض الطوارئ، أقالت أو أوقفت عن العمل 150 ألفا من القضاة وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والموظفين الحكوميين وغيرهم، للاشتباه بدعمهم حركة الخدمة. وما زال أكثر من 77 ألف شخص محتجزين في انتظار محاكماتهم.

يذكر أنه بذريعة حماية الأمن القومي، أمرت محكمة تركية في السادس من أغسطس 2019 بحجب موقع "بيانيت" و135 موقعا آخر وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي وملفات فيديو متداولة على يوتيوب وديلي موشن.

واستهدف القرار كذلك حساب أويا إيرسوي على تويتر، وهي نائب عن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للقضية الكردية.

وبموجب إجراءات دستورية جديدة العام الماضي، فقد تمّ ربط الإدارة العامة للصحافة والمعلومات بمؤسسة الرئاسة التركية، التي أصبحت المخوّلة بمنح التصاريح للصحافيين بممارسة المهنة، وذلك وفقا للنظام الرئاسي الذي أعقب انتخابات 2018.

ونصّ مرسوم منشور بالصحيفة الرسمية في تركيا على نقل تبعية الإدارة العامة للصحافة والمعلومات، والمخولة بمنح بطاقات اعتماد الصحافيين العاملين في تركيا من رئاسة الوزراء، إلى رئاسة الاتصالات التابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة.

وبهذا لا يحصل الصحافيون على البطاقة الصفراء أو تجديدها إذا لم توافق رئاسة الجمهورية.

وفي مارس الماضي تداركت السلطات التركية موقفها المتشدد في حجب البطاقة الصحافية عن الصحافيين الأجانب، وذلك عبر إعادة منحها لأحد الصحافيين الألمان.

وتتوجّس حكومة العدالة والتنمية خوفا من الصحافيين الألمان بشكل خاص ولها معهم سجالات عديدة، آخرها قصة الصحافي دنيز يوجيل التي استمرت عاما كاملا وانتهت بالمزيد من الاتهامات للسلطات التركية على الصعيد العالمي ومن ثم الإفراج عن يوجيل.

وقال يوجيل، الذي عمل كاتبا صحافيا ومراسلا لصحيفة "دي فيلت" الألمانية من تركيا قبل أن يغادر البلاد، إن أكثر ما يقلق الرئيس التركي رجب أردوغان هو خسارة نظامه، لأن مصيره سيكون السجن، مؤكدا أن "الديمقراطية" هي السبيل الوحيد للخلاص من حكم أردوغان باعتباره "مجرما" وليس "فاشيا".

وأوضح في ندوة حوارية عقدها مع قرّائه في ألمانيا، بمشاركة نحو ألف من متابعيه، أنه اختار لكتابه الجديد عنوان "عميل إرهابي"؛ المصطلح الذي يستخدمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لوصفه به. وفي ما يتعلق باعتقال الصحافيين الأوروبيين في تركيا، أشار يوجيل إلى أن الرئيس التركي يتعامل مع الصحافيين الغربيين كأنهم "جواسيس".

وأشار يوجيل إلى تصريحات أردوغان السابقة التي قال فيها، "إذا كان الأوروبيون يرسلون عملاءهم إلى تركيا في صورة صحافيين، فإن كل الأوروبيين لن يتمكنوا من الذهاب بحرية في أي مكان في العالم". وحول كيفية نظرته لأردوغان، قال "علينا أن نكون حذرين عند استخدام كلمة "فاشي" و"دكتاتور"... لا توجد ديمقراطية سواء في تركيا أو البرازيل أو روسيا. ولكن لا توجد فاشية مثل التي كان يطبقها الانقلابيون والديكتاتوريون في تركيا في الثمانينات. هذا الوضع مختلف تماما. المهنة الأساسية لأردوغان هي ارتكاب الجرائم، وأصبح الأمر هواية له. نحن يمكننا أن نرى هذا واضحا في سياساته".

وأضاف، "أردوغان خائف. ما يفكر فيه هو ألا يخسر نظامه. ويعرف جيدا أنه إذا خسر سيتم اعتقاله، وسيتم سجنه في سجن أدرنه أو سيليفري. هذا هو الفرق بينه وبين الديكتاتورية الكلاسيكية في تركيا. الديمقراطية هي طريق الخلاص من هذا النظام. أردوغان وإن ظهر إسلاميا، فهو من ورائه قومي".

وفي سياق آخر، أطلقت منظمة العفو الدولية حملة توقيعات للإفراج عن الكاتب الصحافي التركي البارز، أحمد ألتان، الذي عاودت السلطات التركية حبسه، بعد أسبوع من الإفراج عنه، على خلفية طعن تقدّمت به النيابة العامة. وأوضح إعلان الحملة أن ألتان حُكم عليه بالسجن بسبب آرائه وأفكاره مطالبا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن ألتان.

وأعيد اعتقال ألتان في الثاني عشر من نوفمبر الماضي بعد إخلاء سبيله في الرابع من نوفمبر.

# صناعة الإعلام.. والفرص الضائعة

محمد هجرس
كاتب مصري

مخطئ من لا يعترف بأن صناعة الإعلام التقليدي في عالمنا العربي تعاني من أزمة لها أوجه كثيرة، قد تكون اقتصادياتها هي الأكثر تضرراً لغياب فنون إدارة الأزمة بمواجهة ما يعرف بـ"الإعلام الرقمي" وثورة وسائل التواصل الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى انهيار مصداقيتها وفقدان الثقة في وسائلها المتعددة تعيد للأذهان المقولة الشهيرة "كلام جرايد".. وربما ما يزيد الطين بلّة، تواضع المستوى المهني وانحسار "القدوة"، وتحول كل النماذج الإعلامية العربية بشكل أو بآخر من أداة "تثقيف" إلى وسيلة "تصفيق"!

ولأن إعلامنا المقروء يعاني من انهيار مريع في التوزيع كونه لا يزال يعيش في عصر "الأخبار البايتة"، كان الإعلام المرئي هو الآخر مجرد "مسطبة" أصبح مقدّمو برامجها "حكواتية" يتنقلون بين فنون الصراخ والزعيق و"الرّدح" أحياناً.. فيما القاسم المشترك بين الجميع هو اعتمادهم على النقل بـ"المسطرة" من فضاءات التواصل الاجتماعي المجهولة والمجهَّلة، ليصبحوا هم أيضاً متلقين للكثير من العبث الإخباري دون حتى التحقق منه.. وبالتالي تحولت أزمة الإعلام كـ"منبر" إلى أزمة أعمق في كيفية صناعته إن لم تكن إدارته أيضاً.

وهنا، ربما يكون منتدى الإعلام السعودي الدولي الأول، الذي يطلق فعالياته الاثنين، في العاصمة الرياض، بحضور قيادات إعلامية عربية ودولية، من 32 دولة، فرصة واعية للخروج من "المطب" الإعلامي العربي الراهن، والاستفادة من تجارب عالمية نجحت في تجاوز عثرات المهنة بكل تداعياتها.

تحت شعار "صناعة الإعلام... الفرص والتحديات"، يكون أول هكذا حدث بالسعودية وأكبر ملتقى من نوعه في الشرق الأوسط، أعتقد أنه من خلاله يمكن الخروج بالصناعة الإعلامية التي لا يزال بعضنا يصر على مسارها الضيق والمحدود محلياً، إلى التعلم من الفضاء العالمي الواسع والمتقدم تقنياً للغاية، واستحداث مضامين محتوى تليق بنا أولاً، قبل أن نستثمرها في إيجاد مسارات بديلة تحترم عقل المتلقي، وتنهي الاستنزاف "الكلامي" الراهن الذي يظهرنا وكأننا في حجرة مظلمة نخاطب أنفسنا وظيفياً فقط - دون اقتناع أو إقناع - وللأسف لا يسمعنا أحد.

الاستضافة السعودية لهكذا منتدى، استمرار لسياسة انفتاح غير مسبوقة، يقودها ولي العهد السعودي الشاب الأمير محمد بن سلمان، برعاية من والده العاهل السعودي الملك سلمان، وطالت خلال السنوات القليلة الماضية كافة أوجه المجتمع، مؤكدة أن أي تغيير عربي لا بد أن يأتي بقرار "فوقي"، لأن مجتمعاتنا ليست بحاجة لمزيد من الفرص الضائعة.

من السعودية التي أعود لزيارتها بعد ثماني سنوات من الغياب، متفائلاً أحيّيكم.

# نموذج وكالات الأنباء المجانية مهدد بالاندثار

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – دعا رئيس الفيدرالية الأطلسية لوكالات الأنباء الأفريقية (فابا)، المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء، خليل الهاشمي الإدريسي، السبت بالرباط، إلى إعادة ابتكار نموذج اقتصادي لوكالات الأنباء يقوم على الأداء مقابل الخدمة الإعلامية.

وأكد الإدريسي في كلمة، خلال اختتام أشغال الدورة الخامسة للجمعية العامة للفيدرالية الأطلسية لوكالات الأنباء الأفريقية التي انعقدت يومي 29 و30 نوفمبر الماضي، أن "النموذج الشمولي لوكالة الأنباء المجانية، التي تقدّم محتوى دون قيمة مادية، مهدد بالاندثار بالقارة الأفريقية".

وشدد على أن نموذج الوكالة العمومية، التي تبيع الخدمة الإعلامية (الخبر والمعلومة)، يعدّ "نموذجا سليما أكثر على المستوى الاقتصادي"، مشيرا إلى أنه يتعين على الوكالة تقديم منتوج إعلامي بأنماط ودعائم متنوعة.

ولاحظ رئيس الفيدرالية الأطلسية لوكالات الأنباء الأفريقية في هذا السياق، أن توافر استراتيجية تجارية يحسّن المنتوج الإعلامي ويفتح مجالا للتسويق ويمكّن من إرساء علاقة مع الزبون، مؤكدا ضرورة إدراج الوكالات في إطار هذه الرؤية الاقتصادية لجعلها أكثر جاذبية.

كما دعا وكالات الأنباء إلى أن تكون أكثر إنصاتا لمتطلبات السوق، وأن تشتغل في احترام لأخلاقيات المهنة وتُقبل على الابتكار، مشددا على ضرورة أن تتم بلورة ومناقشة مستقبل الوكالة بشكل جماعي من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية في تحديد وإرساء المشاريع.

واعتبر مهنيون في الإعلام داخل وخارج المغرب، شاركوا في أشغال الدورة أن مهنة الصحافة تتجاذبها مسؤولية توفير المعلومة الدقيقة من جهة، وضرورة احترام أخلاقياتها من جهة ثانية، بالموازاة مع إكراهات ظروف العمل التي تعرف تغييرات عميقة بفعل تأثرها القوي بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

وبحضور مسؤولين بمجالس الصحافة الأجنبية وخبراء وطنيين ودوليين من 12 دولة، ناقش المجتمعون، في ندوة دولية الإشكالات المتعلقة بالعمل الصحافي، وعلى رأسها إشكالات المهنة في حد ذاتها، ثم كيفية تجديد مفاهيم وفلسفة الأنظمة والأخلاقيات على ضوء التحولات الحاصلة في المواثيق واستعمالات التكنولوجيا الحديثة والإنترنت وما يترتب عليها بخصوص مستقبل المهنة في ضوء هذه التحولات.

وفي ذات الندوة، تحت عنوان "إعادة تشكيل الصحافة: ما السبيل إلى المواءمة بين الأنظمة الأخلاقية ومسؤولية وسائل الإعلام؟"، أكدت فاطمة الزهراء ورياغلي، نائب رئيس المجلس الوطني للصحافة بالمغرب، ضرورة تناول موضوع الأخلاقيات في إطار الزخم التقني، لتحديد مسؤولية الصحافي من خلال استحضار تجارب دولية.

من جانبها، طالبت كولد الخوري، المدير العام لمنظمة اليونيسكو بالمغرب، بالدفاع عن الصحافيين والسماح لهم بالعمل في جوّ يمكّنهم من التعبير عن رأيهم دون ضغوط من أي نوع، مشيرة إلى أن المغرب يعرف تطورا للمساحة الإعلامية، لكن في نفس الوقت يشهد تضييقا في مجالات معينة.

وأشارت الخوري، إلى أن أخلاقيات الصحافة مهمة جدا، خاصة مع سيطرة الأخبار الزائفة في العالم بأكمله.

في سياق آخر، استعرض المشاركون الواقع الصحافي في تونس، مؤكدين تطور الإعلام في هذا البلد بعد ثورة 2011.

وقال زياد الدبار، عضو نقابة الصحافيين التونسيين، إن "الحرية يجب أن تكون لها ضوابط أخلاقية وقانونية لحماية الصحافيين والجمهور والقارئ وتأخذ بعين الاعتبار الصالح العام، مؤكدا أن "الصحافة في تونس عرفت تطورات عديدة، من بينها ظهور الصحافة الصفراء التي تخدع وتغش وتنشر معطيات شخصية جدا حول المسؤولين والنقابيين، وتمارس العنصرية والابتزاز في حق شخصيات عامة من قضاة ووزراء وشخصيات سياسية".

ومن جهته، استعرض الكاتب العام للفيدرالية الدولية للصحافيين، المؤرخ والنقابي الفرنسي أنطوني بلانجر، في مداخلة ثرية، دور الفيدرالية التي تأسست سنة 1926، لتسلّط الضوء مبكرا على حقوق الصحافيين، وتحديدا بعد الحرب العالمية، حيث طرح موضوع الرواتب والتكوين والحماية والأخلاقيات.

وذكر بلانجر أن الفيدرالية بادرت إلى إصدار ميثاق أخلاقي دولي للصحافيين، يؤكد أن الصحافة "مهنة تتطلب ممارستها الوقت والوسائل وتوفّر أمن معنوي ومادي لا غنى عنه لاستقلاليتها".

وكانت أشغال الجلسة الثانية ركزت على التحديات الجديدة التي تعيشها الصحافة في العهد الرقمي.

يُذكر أن الميثاق الأخلاقي الذي انبثق عن الندوة مهمّ لتعزيز حرية الصحافة بشكل عام، وفق الخوري، التي اعترفت أنه غير كاف، لأن "الدفاع عن حرية التعبير هو مسؤولية الجميع".

بيع الخدمة الإعلامية نموذج سليم